

Distr.: General
21 November 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٣٢ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة
السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس
الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٤

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المتعلق بالتقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٤ (A/69/535). واجتمعت اللجنة الاستشارية، في أثناء نظرها في التقرير، بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات إضافية، كان آخرها ردود خطية وردت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ٣ من تقريره، إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اتخذ، خلال دورته لعام ٢٠١٤، عددا من القرارات والمقررات التي أذن فيها للجان الفنية أو اللجان الدائمة أو هيئات الخبراء المعنية بأن تضطلع بأنشطة إضافية، بما في ذلك أنشطة لم يُرصد لها أي اعتماد في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وسيكون لها أثر على تقديرات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويشير أيضا إلى أن المجلس قد زُوّد عند الاقتضاء، عملا بالمادة ٣١ من نظامه الداخلي، ببيانات عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية قبل اتخاذ تلك القرارات والمقررات.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٣ - ويقدر الأمين العام الاحتياجات الإضافية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ ٥٦ ٣٠٠ دولار، منها مبلغ ٥ ٤٠٠ دولار سُتستوعب ضمن الموارد المعتمدة في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن المبلغ المتبقي البالغ ٥٠ ٩٠٠ دولار والمتعلق بالباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، فسُيَقَد خصما من صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتعلق الاحتياجات الإضافية المقدرة بمبلغ ٥٠ ٩٠٠ دولار بتنفيذ قرار المجلس ١٢/٢٠١٤، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس. ويبيّن الأمين العام أن إعداد التقرير سيشكل عبئاً يضاف إلى أعباء عمل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في تجهيز الوثائق ويتمثل في إصدار وثيقة تتألف من ٨ ٥٠٠ كلمة باللغات الست (المرجع نفسه، الفقرة ٧).

٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام قد أوجز، في تقريره عن خطة المؤتمرات (A/69/120 و Corr.1)، التقدم المحرز في مجال تطبيق قاعدة الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي التي تسمح بتحقيق مزيد من الكفاءة في إصدار الوثائق في المقر وفي مواقع الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي، وذلك نتيجة لجملة أمور منها تطوير نظم وحيدة لتكنولوجيا المعلومات خاصة بتقاسم عبء العمل في تجهيز الوثائق. كما تشير اللجنة إلى أنه ورد في بيان أدلى به الأمين العام مؤخراً أن تكلفة إصدار إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لوثيقة من الحجم نفسه (٨ ٥٠٠ كلمة) بجميع اللغات الرسمية الست يقدر بمبلغ ٣٥ ١٠٠ دولار (انظر A/C.5/69/4، الفقرة ١٩). ولا ترى اللجنة الاستشارية سبباً يبرّر عدم التمكن من إصدار الوثيقة الإضافية الناجمة عن القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتكلفة نفسها، أي ألا تتجاوز ٣٥ ١٠٠ دولار. وإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أن المبلغ لا يمثل سوى ٠,٠٤ في المائة من الرصيد غير الملتزم به من المخصصات والبالغ ٩٥,٦ مليون دولار لعام ٢٠١٤ في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات. وتوصي اللجنة، من ثم، بأن تستوعب إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الاحتياجات الإضافية، بما لا يتجاوز ٣٥ ١٠٠ دولار، المتصلة بتنفيذ قرار المجلس ١٢/٢٠١٤. وتشير اللجنة، في هذه الحالة، إلى أن تكلفة إصدار الوثيقة والدعم المقدم إلى اللجنة والجمعية العامة من أجل النظر في التقديرات المنقحة قد يكونان أعلى من مقدار الموارد المطلوبة.

٥ - ويشير الأمين العام في الفرعين جيم ودال من تقريره إلى أن الاحتياجات الإضافية البالغة ٥ ٤٠٠ دولار، التي ستنشأ نتيجة لاتخاذ مقرري المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٠١٤/٢١٠ و ٢٠١٤/٢٢١ المتصلين بتعيين عضوين إضافيين في الفريق الاستشاري المخصص لهايتي، ستستوعب في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على هذا النهج.

٦ - ويقدم الفرعان باء وهاء من تقرير الأمين العام معلومات عن الاحتياجات الإضافية البالغة ١٣ مليون دولار والمتعلقة بدعم الأمم المتحدة لنظام المنسقين المقيمين خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وعن الاحتياجات الإضافية البالغة ٨٩ ٥٠٠ دولار والمتعلقة بتقديم المساعدة التقنية وخدمات الترجمة الشفوية إلى فريق الخبراء المعني بالأسماء الجغرافية التابع للأمم المتحدة في دورته التاسعة والعشرين. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، سيُنظر في الاحتياجات الإضافية البالغة ١٣ ٠٨٩ ٥٠٠ دولار اللازمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٧ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن رؤساء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توصلوا إلى اتفاق في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن طريقة مركزية للتمويل لدعم نظام المنسقين المقيمين. وتستند طريقة التمويل إلى اتفاق تقاسم التكاليف على نطاق المنظومة فيما بين جميع المنظمات الأعضاء في المجموعة الإنمائية، وتسعى إلى التأكد من أن لدى المنسقين المقيمين ما يلزم من موارد مستقرة ويمكن التنبؤ بها للاضطلاع بولايتهم على نحو فعال. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، سيستند اتفاق تقاسم التكاليف إلى سيناريو تمويل عالمي يبلغ ١٢١ مليون دولار سنوياً، ومن هذا المبلغ، سيوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغ ٨٨ مليون دولار كجزء من الإسهام "الأساسي".

٨ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٩ من تقريره إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠١٤/١٤، قد لاحظ مع التقدير التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق تقاسم التكاليف المتعلق بنظام المنسقين المقيمين وطلب إلى الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي التي لم تتخذ بعد الإجراءات المناسبة لتنفيذ الاتفاق أن تفعل ذلك، وذلك رهناً بموافقة مجالس إدارتها عليه. ويشير في الفقرة ١٤ من قراره إلى أن اتخاذ هذا القرار ستترب عليه احتياجات إضافية تُقدَّر بمبلغ ١٣ مليون دولار لتمويل الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة إلى نظام المنسقين المقيمين، خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ووفقاً لما أفادت به الأمانة العامة، فقد أبلغ المجلس شفويًا، أثناء اتخاذ ذلك القرار، بمساهمة متوقعة من الأمم المتحدة مقدارها ١٣ مليون دولار في تمويل نظام المنسقين المقيمين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طلب، في قراره ١٤/٢٠١٤، إلى الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تلتزم بموافقة مجالس إدارتها فيما يتعلق باتفاق تقاسم التكاليف. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة لم تنظر بعد في ترتيبات تقاسم التكاليف فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين ومساهمة الأمم المتحدة ذات الصلة. وتتوقع اللجنة أن تقدم أي احتياجات إضافية من الموارد ذات الصلة بحصة الأمم المتحدة في تمويل نظام المنسقين المقيمين مقترنة بترتيبات تقاسم التكاليف المقترحة إلى الجمعية العامة للنظر فيها والموافقة عليها.

١٠ - وفيما يتعلق بالاحتياجات الإضافية البالغة ٨٩ ٥٠٠ دولار والمتعلقة بتقديم المساعدة التقنية وخدمات الترجمة الشفوية إلى فريق الخبراء المعني بالأسماء الجغرافية التابع للأمم المتحدة، ستدرس اللجنة الاستشارية اقتراح الأمين العام في سياق نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.